الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

محضر اجتماع

لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والبحث العلمي والشباب والرياضة

بتاريخ 10 نوفمبر 2025

- **تاريخ الإجتماع:** 10 نوفمبر 2025

- **جدول الأعمال:**

- جلسة استماع مشتركة الى السيد وزير التربية مع لجنة الخدمات والتنمية الاجتماعية للمجلس الوطني للجهات والأقاليم، حول مهمة التربيةمن مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026.

- **الحضـــــور:**

الحاضرون : (10) - المعتذرون : (0) -المتغيبون : (0)

افتتاح الجلسة : (10.20) رفع الجلسة : (20.20)

- **مداولات اللجنة:**

تعهدت لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضةولجنة الخدمات والتنمية الاجتماعيةبإبداء الرأي في مهمة التربية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 . وعقدت يوم 10 نوفمبر 2025 جلسة مشتركة مع لجنة الخدمات والتنمية الاجتماعية للمجلس الوطني للجهات والأقاليم للاستماع إلى السيد نور الدين النوري وزير التربية والإطارات المرافقة له حول مهمة التربية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026.

وتولى السيد الوزير تقديم مهمة الوزارة مبينا أن عرض الميزانية يتماهى مع تظافر كل الجهود لبناء تونس جديدة عادلة ومنصفة تسندها رؤية وطنية جامعة تستمد مرتكزاتها من الدستور في ضمان الحق في التعليم العمومي المجاني وذي الجودة وأفاد أنه انسجاما مع هذا التوجه وضعت الوزارة صلب المخطط الاستراتيجي للتنمية 2026 – 2030 سياسة عمومية واضحة المعالم ترتكز على إعادة الاعتبار للتعليم العمومي كأولوية وطنية وحق دستوري وتجسد عمليا سياسات الدولة الاجتماعية من خلال تحديد ثلاثة أهداف استراتيجية رئيسية توجه العمل التربوي في المرحلة القادمة وتتمثل في رفع جودة التعليم وتطوير المهارات والمعارف وتعزيز العدالة الاجتماعية في مجال التربية وتعصير الإدارة التربوية وتحسين جودة الآداء.

وأضاف أن قطاع التربية في تونس عرف مسارا إصلاحيا متدرجا أفرز مكاسب يعتز بها شملت تعميم النفاذ إلى التعليم وتكريس مجانيته وارتفاع نسب التمدرس بما يساهم في تعزيز الرصيد المعرفي والثقافي ورفع مستوى الوعي الفردي والجماعي، مؤكدا في ذات الصدد أن هذه الإنجازات لاتخفي التحديات البنيوية لمنظومة التعليم والتي من بينها على سبيل الذكر لا الحصر تراجع المؤشرات النوعية لجودة التعلم واتساع الفجوة الجهوية في فرص التعليم وتفاقم ظاهرة الانقطاع المدرسي وتنامي السلوكيات الاجتماعية الخطيرة داخل المؤسسات التربوية.

كما اعتبر أن هذه المؤشرات تؤكد الحاجة الملحة إلى اعتماد مقاربات إصلاحية أكثر ابتكارا وفاعلية ضمن رؤية استشرافية للمدرسة التونسية في أفق 2030 ووفق أولويات تم تحديدها بصفة تشاركية وبمقاربة أولت البعد الجهوي والإقليمي الدور الأساسي، بالإضافة إلى اعتماد تقييم تشخيصي موضوعي لما تم إنجازه خلال الخمس سنوات الأخيرة .

وبخصوص تدخلات الوزارة بالمؤسسات التربوية على امتداد السنوات الخمس الأخيرة أشار إلى إنجاز 3495 تدخلا أنجز منها بشكل تام 2353 تدخل شمل 1737 مؤسسة تربوية بمختلف المراحل التعليمية بكلفة جملية ناهزت 687.8 م د.

وأفاد الوزير أنه تم ضمن مشروع ميزانية مهمة التربية لسنة 2026 برمجة 18349 من الإنتدابات بجملة اعتمادات تقدر بـ722،4 م د كما تم تخصيص اعتماد قدره 717 م د لنفقات الاستثمار منها 157 م د لإحداث 19 مؤسسة جديدة.

وأضاف أنه تم تخصيص اعتماد قدره 392.1 م د لتأهيل البنية التحتية بالمؤسسات التربوية أي بزيادة تفوق 51 % مقارنة بسنة 2025 ما سيمكن من تعهد وصيانة 464 مؤسسة تربوية كما تعمل الوزارة على إيلاء المؤسسات التربوية بالوسط الريفي الأولوية ضمن برامج التدخل وبين أنه سيتم تخصيص اعتماد قدره 141 م د لاقتناء تجهيزات تعليمية وإعلامية وأثاث مدرسي أي بزيادة تقدر بـ16.4 % مقارنة بسنة 2025 لتجهيز الإحداثات الحديثة ودعم المؤسسات القائمة هذا بالإضافة إلى برمجة الوزارة اقتناء 73 حافلة ستخصص لتدعيم أسطول النقل المدرسي الريفي.

كما تولى السيد كاتب عام الوزارة تقديم عرض مفصل حول مهمة الوزارة من خلال تقديم حوصلة عامة لميزانية المهمة تعهدا ودفعا وذلك حسب كل برنامج وتوزيع ميزانية المهمة حسب البرامج.

كما تطرق في معرض مداخلته إلى اعتمادات التسيير المرسّمة بميزانية مهمة التربية لسنة 2026 والمقدرة بـ 471,5 م د منها 260 م د مخصصة لمنحة مستلزمات العودة المدرسية بزيادة قدرهـا 7,16 % مقارنة بميزانية 2025 مفصلة حسب البرامج.

لينهي عرضه بالتوقف عند نفقات الاستثمار حسب البرامج وطبيعة المشاريع حيث بلغت الإعتمادات المبرمجة لسنة 2026 حدود 480.000 م د موجهة لمشاريع بناء وتوسيع المدارس الإبتدائية والمعاهد الثانوية وتهيئة عدد من المدارس الإعدادية وأشغال صيانة مؤسسات تربوية واقتناء تجهيزات تربوية وحافلات وبناء وتهيئة المبيتات والمطاعم، أما فيما يخص برنامج القيادة والمساندة فستخصص الإعتمادات المرسمة بالمهمة لاقتناء الأراضي وللبناءات والتجهيزات الإدارية والبرامج الإعلامية إضافة على مصاريف مختلفة تهم التكوين ودعم المنظومة التربوية.

ولدى تفاعلهم مع العرض لاحظ السيدات والسادة النواب أن الاعتمادات المرصودة لمهمة الوزارة ضعيفة بحيث لا تمكّن من الإيفاء بكل الحاجيات والتطلعات المرتقبة لتحقيق الإصلاح التربوي المنشود والارتقاء بجودة التعليم وتكريس العدالة التربوية والتميز الإيجابي بين الجهات مشيرين إلى أنّ الجزء الأكبر منها مخصص لكتلة الأجور.

وبخصوص البنية التحتية نبّه النواب من وجود عديد النقائص والإخلالات التي تقتضي الجدية والفاعلية في التعامل معها وإيجاد الحلول الجذرية لا الترقعية، حيث تطرقوا إلى اهتراء البنية التحتية لعدد من المؤسسات التربوية بعديد الولايات.

وأثاروا معضلة انعدام قاعات المراجعة والمخابر بالعديد من المؤسسات التربوية وغياب الأنشطة الثقافية والرياضية بها وافتقارها للفضاءات الرياضية والترفيهية مما أدى إلى اضطرار التلاميذ المكوث خارج الفضاءات التربوية بما يجعلهم عرضة لجميع أنواع المخاطر،ولاحظوا افتقار مجموعة من المدارس للمياه الصالحة للشراب وشبكة الصرف الصحي بما يوجب توفير تجهيزات صحية بها.

كما عبر النواب عن ارتياحهم لتوجه الوزارة نحو تعميم الأقسام التحضيرية بكل المدارس بالمناطق الريفية.

ولئن ثمّن النواب تجربة تركيب ونقل القاعات جاهزة الصنع فقد نبهوا من انعكاسات تعطل أشغال الصيانة والتوسعة والإحداثات الجديدة في عديد الولايات والمعتمديات، حيث لاحظوا أن الاشغال تتقدم بنسق بطيء ومتعثر وهو ما جعل بعض المؤسسات التربوية تعيش حالة من الاكتظاظ. ولمعالجة هذا الاشكال أكد النواب على ضرورة المضي قدما في تخصيص أراضي للقيام بإحداثات جديدة خاصة بالمناطق ذات الكثافة السكانية العالية والتنسيق بين الجهات المتداخلة لتلافي بطء الإجراءات الإدارية. كما دعوا

إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتسريع في إنجاز المشاريع المعطلة والتدخل العاجل لصيانة المؤسسات والفضاءات المتداعية للسقوط لما تشكله من خطر محدق يهدد سلامة التلاميذ والأولياء والمربين على حدّ السواء. وطالبوا بالترفيع في الاعتمادات المخصصة لأشغال الصيانة. وطالب النواب بمدّ اللجنتين بقائمة المشاريع التي بصدد الإنجاز في كل ولاية بعنوان سنة2026.

وأثار النواب مشكل نقص الإطار التربوي من معلمين وأساتذة وقيمين وأعوان تأطير الذي تشهده عديد المؤسسات التربوية داعين إلى مزيد حوكمة الموارد البشرية التربوية عبر إعادة توظيف الإداريين وتوزيعهم بما يستجيب للحاجيات الأساسية والضرورية للقطاع التربوي وتعويض المربين المحالين على التقاعد وسد الشغورات في تدريس اختصاصات بعينها كمادة الرياضيات والفيزياء وتكريس مزيد من الشفافية في حركات النقل.

وبخصوص نقص العملة بعديد المؤسسات التربوية خاصة من صنف الحراس الليليين بما يجعلها عرضة للسرقة وولوج المنحرفين لفضاءاتها مع تنامي مظاهر العنف بالوسط المدرسي والاعتداء على الإطار التربوي وتفشي المخدرات في محيط المؤسسات التربوية، دعا النواب إلى ضرورة تأمين وحدات أمنية قارة في محيط المؤسسات المذكورة وتثبيت كاميرات مراقبة خاصة بالمعاهد الثانوية وسنّ قانون يهدف إلى حماية المربين.

وثمنوا صدور الأمر عدد 21 لسنة 2025 المؤرخ في 8 جانفي 2025 المتعلق بإدماج المعلمين والأساتذة النواب بالمدارس الابتدائية وبالمدارس الإعدادية وبالمعاهد التابعة لوزارة التربية معتبرين أنه قرار تاريخي وطالبوا بتسوية شاملة وعادلة ومنصفة للمعلمين والأساتذة النواب خارج قاعدة البيانات التي ضبطتها الوزارة أي قبل سنة 2008 -2006داعين إلى إدماج هذه الفئة التي تم إقصاؤها.

وأشاد النواب بفوز تونس في تحدي القراءة العربي بالدورة التاسعة لسنة 2025 ممثلة بالتوأم التونسيتين **بيسان وبيلسان كوكة** اللتين حصدتا الجائزة الأولى عالمياً، مما مثل إنجازاً كبيراً لتونس في تشجيع القراءة باللغة العربية وتطوير مهارات الطلاب، وقد تم تتويجهما في الحفل الختامي بالإمارات بحضور مسؤولين بارزين، وتم اقتراح تكريمهما من طرف لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي

والشباب والرياضة بمجلس نواب الشعب، كما عبر النواب عن فخرهم بالتلميذ المتألق **محمد الهادي الصديق** الذي أحرز المرتبة الثانية عالميا في البطولة العالمية للحساب الذهني بألمانيا .

وبخصوص نتائج مناظرة المرشدين التطبيقيين للتربية لسنة 2017 وسنة 2021 أثير تساؤل حول مآل اعتراضات المشاركين في المناظرتين المذكورتين.

كما تساءل النواب حول إمكانية تسوية وضعية عمال الحضائر العاملين بالمؤسسات التربوية وأعوان السلك المشترك أ2 وأساتذة سد الشغورات لسنة 2020 خارج قاعدة البيانات للوزارة. وحول معايير انتداب حاملي شهادة الدكتوراه ومدى ربطه بالاختصاص. وتم التساؤل أيضا حول سبب تأخر التحاق مجموعة من المعلمين والأساتذة الذين يدرّسون بدول الخليج العربي عن طريق الوكالة التونسية للتعاون الفني بمراكز عملهم بالبلاد التونسية رغم انتهاء مدة تعاقدهم.

واعتبر مجموعة من النواب أن مجهودات ديوان الخدمات المدرسية تبقى غير كافية إذ أن هناك عديد النواقص بالجهات على غرار انعدام أجهزة التدفئة إضافة إلى النقص المسجل بالإطار العمالي المختص بالمطاعم المدرسية ، موصين بضرورة تحسين القيمة الغذائية للأكلة المدرسية وتحسين ظروف الإقامة بالمبيتات وحل معضلة الاكتظاظ بها عبر توفير خدمات نصف الإقامة وضبط إطار قانوني ملاءم ينظم عملية التدخل من طرف المجتمع المدني داخل المؤسسات التربوية حتى يتسنى تجاوز التعقيدات الإجرائية والإدارية التي تحول دون الإستفادة من التبرعات المقدمة في إطار احترام القانون و الشفافية.

من جهة أخرى توقف النواب عند نقص التجهيزات الإدارية والتعليمية والإعلامية بعديد المدارس والإعداديات والمعاهد الثانوية مؤكدين على ضرورة تلافي هذا النقص وتأمين العدد الكافي من الأثاث المدرسي خاصة من المقاعد والطاولات.

كما استأثرت ظاهرة الانقطاع المدرسي المبكر وتراجع المردود المدرسي للتلاميذ خاصة بالمناطق الريفية والحدودية بحيز من النقاش حيث بيّن المتدخلون أن من أهم أسبابها غياب وسائل النقل المدرسي بها هذا إلى جانب انعدام الإحاطة النفسية والاجتماعية بالتلاميذ وأشاروا في هذا الإطار إلى عدم التحاق العديد من التلاميذ بمقاعد الدراسة منذ انطلاق العودة المدرسية.

ودعا عدد من النواب إلى ملاءمة مشروع الإصلاح التربوي مع مشروع الإصلاح السياسي وفق مقاربة شمولية تراعي احترام البناء الإقليمي والجهوي والمحلي واحترام تطبيق الإتفاقيات القطاعية مع الشريك الاجتماعي في إطار استمرارية الدولة وتشريك الطرف الإجتماعي في مسار الإصلاح التربوي.

وتمحورت مقترحات النواب في تعزيز رقمنة المؤسسات التربوية باعتماد تطبيقة مرقمنة لبطاقات أعداد نتائج التلاميذ ، إضافة إلى إيجاد آلية جديدة تيسّر حصول التلاميذ على بطاقات الدخول ومراجعة المناهج البيداغوجية و المواد المدرسية وضوابها والزمن المدرسي وتزويد المتعلمين بالمهارات التي يحتاجها سوق الشغل وشددوا على ضرورة استرجاع هيبة المدرسة العمومية وإشعاعها وتحسين الوضعية الاجتماعية والمادية للمربين معتبرين أن الإصلاح التربوي يبدأ من إعلاء قيمة المربين وحفظ كرامتهم أولا، وأثنوا في هذا الإطار على الإحداث الدستوري الهام المتعلق بالمجلس الأعلى للتربية والتعليم بمقتضى المرسوم عدد 2 لسنة 2024 المؤرخ في 16 سبتمبر 2024 مؤكدين على المراهنة على هذا الهيكل في إصلاح المنظومة التربوية وإرجاع القيمة الاعتبارية للمدرسة العمومية كمصعد اجتماعي و طالبوا بضرورة إحكام مراقبة مؤسسات التعليم الخاصة.

وتمت الدعوة إلى إرساء منظومة انتداب للمربين واضحة المعالم وإحداث إدارة فرعية للمساندة في تكوين وإرشاد المنتدبين الجدد منهم ومراجعة منظومة التكوين المستمر لهم وتحفيزهم وتعزيز المتابعة البيداغوجية للتفقد وحلحلة الإشكال المتعلق بإلغاء التربصات الميدانية لخريجي شعبة علوم التربية والتعليم.

وأثيرت عديد التساؤلات حول مصير خريجي التعليم العالي في اختصاصات مختلفة ممن لم يتحصلوا على نيابات للتدريس.

كما أوصى النواب بمزيد إيلاء العناية اللازمة بالتلاميذ من ذوي الحاجيات الخصوصية وتهيئة المؤسسات التربوية بما يتماشى مع حاجياتهم ومراعاة وضعيات التلاميذ الذين يشكون من صعوبات في التعلم سيما منهم المصابين بالتوحد واضطراب فرط الحركة وتشتت الانتباه. كما دعوا إلى مقاومة ظاهرة الدروس الخصوصية التي تثقل كاهل العائلات التونسية وتفشي الغش بالامتحانات الوطنية ومراعاة حق الجهات في دراسة اللغات الحية وفي ممارسة الأنشطة الثقافية والرياضية.

ودعا أحد النواب إلى تحيين موقع الواب الخاص بالمركز الوطني البيداغوجي وتنزيل كامل الكتب المدرسية بالموقع حتى يتسنى تحميلها رقميا من طرف الأولياء والتلاميذ.

وفي تفاعله مع ملاحظات وتساؤلات السيدات والسادة النواب بين السيد وزير التربية أن مشروع ميزانية وزارة التربية المعروض على أنظار اللجنة أخذ بعين الاعتبار المقاربة الجديدة المعتمدة لإعداد المهمة في إطار المخطط الإستراتيجي للتنمية 2026-2030

كما أكد أن الوزارة تتدخل لمعالجة مشاكل اهتراء البنية التحتية للمؤسسات التربوية في كامل الجهات وذلك سواء من حيث الصيانة أو إعادة التهيئة أو حتى التوجه نحو إحداث مؤسسات جديدة وهو جزء من المخطط التي شرعت بالفعل في تنفيذه مشيرا أن نسبة الصيانة والتجديدتجاوزت 30 بالمائة وقد تم رصد اعتمادات مالية في المهمة المعروضة لاستكمال صيانة ما يقارب 40 بالمائة من المؤسسات التربوية. مشيرا إلى أن الوزارة تتولى عملية المعاينات الفنية اللازمة للمؤسسات المعنية عبر فرق تضم خبراء في المجال.

وفي إطار إيجاد الحلول لمشكل الاكتظاظ بالأقسام بالمدارس والإعداديات والمعاهد بولايات ومعتمديات مختلفة بين أن الحل لا يكمن في توسعة المؤسسات الموجودة، بل في القيام بإحداثات جديدة بعد تخصيص أراضي في الغرض.

وثمّن السيد الوزير بعث المجلس الأعلى للتربية والتعليم معتبرا أنه مكسب وطني ولبنة من لبنات إصلاح التعليم في تونس في إطار مقاربة وطنية شمولية وتطرق إلى تواصل مسار الإصلاح التربوي الذي انطلق منذ سنوات والذي أفرز عمل جاد يتضمن مجموعة من الرؤى الإصلاحية والمشاريع الهادفة سيتم إحالته قريبا على المجلس المذكور لإبداء الرأي فيها. وأفاد أن مراجعة المناهج البيداغوجية والزمن المدرسي من بين المواضيع الهامة المطروحة في الإصلاح التربوي وهو مشغل وطني بامتياز.

وأكد أن الوزارة لا تدخر جهدا في العمل على حل كل المشاكل المتعلقة بالمياه الصالحة للشراب بالمؤسسات التربوية أو بتحسين الخدمات المدرسية من إقامة وإعاشة أو توفير النقل المدرسي مع بقية الوزارات والهياكل المتداخلة في الشأن التربوي.

وبالنسبة لتوفير التجهيزات للمؤسسات التربوية بين أنه تم توزيع عددا هاما من التجهيزات على المندوبيات الجهوية للتربية في هذه السنة شملت تجهيزات تعليمية وإعلامية وأثاث مدرسي كما تم تعميم المخابر المتنقلة على كل الإعداديات والمعاهد الثانوية.

وبخصوص النقص المسجل في الموارد البشرية التربوية أعلن أنه تم برمجة انتداب 26أخصائي نفساني بعنوان ميزانية 2026 وانتداب 31 بعنوان السنة الفارطة. حيث تسعى الوزارة على توفير أخصائي نفساني بكل معتمدية والمضي قدما في تسوية وضعية النواب بالمرحلة الابتدائية والمرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي استنادا إلى مقتضيات أحكام الأمر عدد 21 لسنة 2025 المؤرخ في 8 جانفي 2025 المتعلق بإدماج المعلمين والأساتذة النواب بالمدارس الابتدائية وبالمدارس الإعدادية وبالمعاهد التابعة لوزارة التربية2025 على دفعتين موضحا أنه تم تعيينهم بمراكز عمل حسب منهج التدرج في الجغرافيا وحسب الشغورات المسجلة وأوضح أنّ من هم خارج قاعدة البيانات المعتمدة ليسوا بمعنيين على خلاف مجموعة أخرى لم يقوموا بتحيين تسجيلهم بقاعدة البيانات المذكورة رغم البلاغات المتكررة للوزارة في الغرض تم قبول اعتراضاتهم وتعكف مصالح الوزارة على دراستها حالة بحالة. كما أفاد السيد الوزير أنه سيتم انتداب270 من حاملي شهادة الدكتوراه في اختصاصات متعددة وفق معايير علمية وشفافة.

وحول ملف المرشدين التطبيقيين للتربية أكد أن الوزارة قامت بإدماج من تجمعهم عقود شُغلية مع الوزارة. وبخصوص تأخر التحاق مجموعة من المعلمين والأساتذة الذين يدرّسون بدول الخليج العربي عن طريق الوكالة التونسية للتعاون الفني بمراكز عملهم بالبلاد التونسية رغم انتهاء مدة تعاقدهم بيّن أن الوزارة ارتأت في إطار صلاحياتها وحرصا منها على وفاء الدولة التونسية بالتزاماتها والحفاظ على مصداقيتها مع سلطنة عمان إرجاء إدماج المربين المعنيين بالمؤسسات التربوية بالوطن إلى شهر سبتمبر القادم.

وحول نقص عدد قاعات المراجعة بالمؤسسات التربوية بين أن التوجه الجديد للوزارة يهدف إلى إحداث قاعات متعددة الاختصاصات بدل قاعات مراجعة في شكلها التقليدي.

وبخصوص إسناد التراخيص لإحداث المؤسسات التربوية الخاصة بين أن الوزارة لا تسند أي ترخيص إلا في إطار النصوص القانونية المنظمة للقطاع أما الفضاءات العشوائية المنتصبة خارج إطار القانون يتم إغلاقها بالتنسيق مع السلط الجهوية.

- **<u>قرار اللجنتين:</u>**

أنهت لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة بالاشتراك مع لجنة الخدمات والتنمية الاجتماعية النظر في مهمة التربية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 وتوصي الجلسة العامة بالمصادقة عليها.

رئيـــس اللـــجنـــة	**مقـــــرر اللجنة**
كمـال فرّاح	**نجيب عكرمي**